المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط

مداخلـــة

السيد أحمد لحليمي علمي

المندوب السامي للتخطيط

حـــــول

وضعية الشغل والبطالة بالمغرب ومحدداتها البنيوية والسياسية في مرحلة انتقالية

ندوة صحفية

الدار البيضاء في 11 ماي 2011

وضعية الشغل والبطالة بالمغرب ومحدداتها البنيوية والسياسية في مرحلة انتقالية

يعتبر التشغيل أهم أشكال الإدماج الاجتماعي والعامل الأوثق لتحسين مستوى المعيشة والوقاية ضد الفقر والهشاشة والمؤشر الأكثر ملائمة لتقييم مستوى التلاحم الاجتماعي في أي بلد. كما يلعب دورا مهما في خلق وتوزيع الثروات.

ولهذا، فإن الولوج إلى الشغل يشكل حسب معطيات البحوث لدى الأسر أولى احتياجات الساكنة، والأولوية الأولى لكل رب أسرة من بين خمسة.

لمحة حول وضعية سوق الشغل بالمغرب

خلال العشرية الأخيرة تمكن الاقتصاد الوطني من إحداث 156 ألف منصب شغل جديد سنويا، حيث انتقل حجم التشغيل ما بين 2000 و2010 من 8,845 مليون إلى 10,405 مليون نشيط مشتغل.

توزيع الشغل

يتضح من خلال تحليل الشغل :

أن المستفدين من المناصب المحدثة هم بالخصوص :

- فئة الرجال التي استفادت من 118 ألف منصب شغل جديد سنويا (75%) مقابل 38 ألف لدى النساء (25%)؛

- فئة السكان البالغين من العمر 40 إلى 59 سنة (112 ألف منصب شغل جديد سنويا) والبالغين من العمر 30 إلى 39 سنة (46 ألف منصب شغل جديد سنويا)؛ أما الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و 29 سنة فقد تراجع التشغيل لديهم ب 9 آلاف منصب سنويا؛

- متمركزون بقطاعات الخدمات (84 ألف منصب شغل جديد سنويا ما بين 2000 و2010) والبناء والأشغال العمومية (48 ألف منصب شغل جديد سنويا و63 ألف منذ 2008)؛ كما ساهمت القطاعات الأخرى بدورها في إحداث مناصب

الشغل الجديدة: الفلاحة والغابة والصيد (13 ألف منصب شغل جديد سنويا) والصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية (10 آلاف منصب شغل جديد سنويا)؛

- حضريون: حيث استفادت المدن من 1,08 مليون منصب شغل جديد (أي قرابة 69% من مجموع مناصب الشغل المحدثة) مقابل 480 ألف بالنسبة للقرى (31%)؛

- متمركزون بالجهات التي تعرف مساهمة مهمة في تكوين الناتج الداخلي الوطني الخام والتي تتراوح ما بين 21,3% بجهة الدار البيضاء الكبرى التي أحدثت 28 ألف منصب شغل و2,6% بجهة تادلة–أزيلال التي فقدت 1000 منصب شغل، مرورا ب 8,9% بجهة مراكش–تانسيفت–الحوز التي أحدثت 17 ألف منصب شغل جديد.

أن الشغل يتميز في غالبيته بضعف تطابقه مع المعايير الخاصة بالشغل اللائق، وهكذا فإن:

- كل نشيط مشتغل من بين ثلاثة يتوفر على شهادة (23,7% من مستوى متوسط و 10,8% من مستوى عال)، وتتراوح هذه النسبة ما بين 12,4% في قطاع الفلاحة، 32% في قطاع البناء والأشغال العمومية و 44,2% في قطاع الصناعة لتصل إلى 55,7% في قطاع الخدمات ؛

- قرابة مستأجرين من بين ثلاثة يعملون بدون عقدة عمل خاصة في قطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية حيث تتجاوز هذه النسبة 90% ؛

- يمثل الشغل غير المؤدى عنه قرابة 23% من إجمالي الشغل على المستوى الوطني و 42% بالوسط القروي؛

- قرابة 8% من حجم مجموع مناصب الشغل هي موسمية أو صدفية وقد عرفت هذه النسبة توجها نحو الزيادة خلال الثلاث سنوات الأخيرة حيث شكلت المناصب الموسمية أو الصدفية 76% من مجموع مناصب الشغل الجديدة ؛

- لا تتعدى نسبة النشيطين المشتغلين الذين يتوفرون على تغطية صحية 20% (32% بالوسط الحضري و4,5% بالوسط القروي).

وبالنظر لتباين توزيع الشغل وللهشاشة التي تميز البعض منه، فإنه بالإمكان تفهم شعور نسبة كبيرة من المشتغلين بكونهم في حالة بطالة مقنعة أو يعتبرون شغلهم حلا مؤقتا في انتظار الحصول على شغل أكثر استقرارا وأكبر دخلا يستجيب لطموحاتهم المهنية.

وهكذا، فإن قرابة 16% من المشتغلين عموما يرغبون في تغيير شغلهم، وترتفع هذه النسبة إلى 29% لدى المشتغلين بقطاع البناء والأشغال العمومية مثلا. وفيما يتعلق بأهم أسباب الرغبة في التغيير، فهي على الشكل التالي: الحصول على مدخول أكبر بنسبة 72%، الحصول على شغل أكثر ملائمة مع التكوين والمؤهلات بنسبة 10% والحصول على عمل قار بنسبة 9%. وتصل هذه الأخيرة إلى 18,4% بقطاع البناء والأشغال العمومية.

مستوى وطبيعة البطالة

في ظل هذه الظروف، عرف معدل البطالة على العموم حسب المعايير الدولية تراجعا خلال هذه العشرية.

حسب وسط الإقامة، انتقل من:

- 13,4% إلى 9,1% على المستوى الوطني؛
- 21,4% إلى 13,7% بالوسط الحضري؛
- 5% إلى 3,9% بالوسط القروي، الذي يتميز بانتشار ظاهرة الشغل الناقص ضمن النشيطين المشتغلين والذي بلغت نسبته 13,2% مقابل 10% بالوسط الحضري سنة 2010.

حسب الجهات، تم تسجيل:

- معدلات أضعف من المعدل الوطني بجهات مثل: مراكش– تانسيفت–الحوز، حيث انتقل من 8,9% سنة 2000 إلى 5,8% سنة 2010، تازة– الحسيمة–تاونات (من 8,3% إلى 6,1%)، فاس–بولمان (من 12% إلى 6,1%) وتادلة–أزيلال (من 9,6% إلى 6,2%)؛

- معدلات أعلى من المعدل الوطني بجهات مثل: الجهة الشرقية (من 19,6% إلى 18%)، الرباط–سلا–زمور–زعير (من 20,6% إلى 12,2%) والجهات الجنوبية (من 25,1% إلى11,4%).

حسب الفئات العمرية ومستوى التكوين:

على الرغم من الانخفاض الذي عرفته نسب البطالة والذي تراوح ما بين 3 وأكثر من 10 نقط، تبقى البطالة منتشرة خاصة لدى:

- الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة بمعدل 17,6% على المستوى الوطني و 31,3% بالوسط الحضري ؛

- حاملي الشهادات ب 18,1% بالنسبة للمستوى العالي و16% بالنسبة للمستوى المتوسط ويبقى هذا المعدل مرتفعا على الخصوص بين خريجي الجامعات (22,3%) ؛

- خريجي التكوين المهني(تقني عالي، تقني، تأهيل وتخصص) بنسبة 19,7%.

نلاحظ إذا أن تراجع البطالة لم تتم الاستفادة منه بنفس النسب على مستوى وسطي الإقامة وعلى مستوى الجهات، كما لم تستفد منه جميع فئات طالبي الشغل بشكل متساو. وتجدر الإشارة إلى أن فئة العاطلين الذين لم يسبق لهم أن اشتغلوا هي الأكثر عرضة لظاهرة البطالة، حيث شكلت 50% من الحجم الإجمالي للبطالة خلال سنة 2010.

بعد هذه اللمحة حول البطالة والشغل بالمغرب، يصبح بالإمكان تفهم، بالنظر للتفاوتات الجغرافية والاجتماعية لمستويات الشغل والهشاشة التي تميز نسبة كبيرة منه، أن بعض قطاعات الرأي العام لا تستوعب حقيقة التراجع العام للبطالة كما يتم قياسها عالميا بالطرق الإحصائية.

بُعد الانتقال الديموغرافي المتسارع لإشكالية التشغيل في المغرب

يتميز الانتقال الديموغرافي في بلادنا، كما هو معلوم، بانخفاض الوفيات، حيث ارتفع أمل الحياة عند الولادة من 47 سنة في 1962 إلى 74,8 سنة في 2010 وبانخفاض متواصل للخصوبة التي انتقل معدلها خلال نفس الفترة، من 7,2 إلى 2,19 طفل لكل امرأة. وبهذا يسجل المغرب نفس مستوى الخصوبة الذي تعرفه بعض البلدان مثل فرنسا وتونس.

وفي هذا السياق، شهدت بنية الأعمار تحولا عميقا، حيث انتقلت نسبة السكان دون سن 15 سنة من 42,2% في 1982 إلى 27,5% في 2010، مع استقرار حجم هاته الفئة من السكان في حوالي 8 ملايين (8,6 مليون في 1982 و 8,8 في 2010). أما نسبة السكان البالغين 60 سنة فما فوق، فقد انتقلت من 6,4% إلى 8,3% (1,3 مليون و 2,6).

وبالنظر إلى الضغط على سوق العمل، تتميز الساكنة في سن النشاط (15-59 سنة) بما يلي :

- معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 2,4% (مقابل 1,6% بالنسبة لمجموع السكان).

- تضاعف عددها من 10,5 في 1982 إلى 20,4 مليون في 2010، نتيجة الوصول الكثيف للأجيال المنحدرة من الفترات السابقة المتميزة بخصوبة مرتفعة.

- زيادة سنوية بلغت في المتوسط 354 ألف شخص، دون احتساب المهاجرين الذين وصل عددهم في 2010 إلى 88 ألف شخص بالنسبة لهذه الفئة العمرية.

وعلى العموم، يتعلق الأمر بساكنة ذات أغلبية حضرية (60 %)، شابة (45,2% بالفئة العمرية 15-29 سنة) مع أغلبية طفيفة للنساء (51%).

الساكنة في سن النشاط أحد مكونات إشكالية الشغل

أظهرت دراساتنا المستقبلية، أن الساكنة في سن النشاط تشكل مكونا قارا لإشكالية التشغيل ببلدنا. وبالفعل، يتضح أنه إلى غاية 2030، ستعرف الساكنة دون 15 سنة انخفاضا متواصلا (من 27,5% في 2010 إلى 20,9% في 2030)، مع حفاظ هذه الساكنة على حجم يناهز 8 مليون شخص (8,8 مليون في 2010 و 7,9 في 2030). أما بخصوص الساكنة التي ستبلغ أعمارها 60 سنة فما فوق، فسترتفع نسبتها من 8,3% إلى 15,4% خلال هذه الفترة، حيث ستنتقل من 2,6 إلى 5,8 مليون شخص.

كما سترتفع الساكنة في سن النشاط (15-59 سنة) بـ 190 ألف شخص سنويا إلى غاية 2030، منتقلة من 20,4 مليون في 2010 إلى 21,7 مليون في 2015 ثم إلى 22,7 مليون في 2020 لتصل إلى 24,2 مليون في أفق 2030. وهكذا فإن وزنها سيبلغ أقصاه بما قدره 65% في سنة 2018، ليعرف بعد ذلك تراجعا طفيفا إلى 64% سنة 2030.

وفي هذا السياق، واعتمادا على فرضية استقرار معدل النشاط في مستواه لسنة 2010، فعموما، سيصل عدد الساكنة النشيطة (15 سنة فما فوق) إلى 14,9 مليون في 2030، مسجلا بذلك زيادة سنوية قدرها 173 ألف شخص في المتوسط بين 2010 و2030. أما في حالة اعتماد فرضية عودة معدل النشاط إلى مستواه لسنة 1999 (ليصل إلى 54,5% في 2020)، فستصل هذه الزيادة إلى 248 ألف نشيط سنويا.

لدى، يستوجب قياس أثر هذه التطورات على مستوى النمو الاقتصادي من أجل مواجهته. فبالمقارنة مع متوسط 156 منصب شغل سنويا التي وفرها الاقتصاد المغربي على مدى العقد الماضي، ومن أجل الحفاظ على حجم البطالة في مستواها الحالي، يجب على المغرب الرفع من فرص العمل بـ 17 ألف منصب شغل سنويا في حالة الفرضية الأولى و92 ألف في حالة الفرضية الثانية.

في الحالة الأولى، اعتبارا لكون معدل النشاط يظل ثابتا، فإن الحفاظ على معدل النمو الاقتصادي الحالي (4,8% في السنة) يمكن أن يلبي طلب الشغل الإضافي إلى غاية 2030، حيث سيبلغ معدل البطالة 7,1%. أما في الحالة الثانية، فمن أجل تلبية طلب الشغل الإضافي، يجب بلوغ معدل نمو اقتصادي يناهز 6,5% حيث سيصل معدل البطالة إلى 6,7%.

سياق التحول الاقتصادي

انطلاقا من وضعية اقتصادية صعبة، والمتمثلة في أزمة المديونية والفترة الصعبة للتقويم الهيكلي، وبعد استعادة التوازنات الماكروإقتصادية، قام المغرب بسلسلة من الإصلاحات الهيكلية لتطوير الإطار القانوني والمؤسساتي للمقاولة ومواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد. وقد تم تسريع هذه العملية خلال عقد التسعينيات، وذلك بدعم من الانفتاح السياسي والرغبة القوية لفتح عصر من التقدم الاجتماعي.

وقد اقترن السعي لتحقيق نمو اقتصادي أعلى و توزيع اجتماعي و جغرافي عادل للثروات بانجاز إصلاحات سياسية تمهيدا لمشاركة فعالة للسكان وتعبيرا منهم عن القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أساس مواطنة معترف بها وإرادة وطنية لتعزيز الإنجازات وتجاوز الأزمات المتراكمة في الفترات السابقة.

وموازاة مع الفرص التي تتيحها العولمة والقيمة المضافة للشراكات واتفاقيات التبادل الحر التي تمنحها سياسة الجهوية المفتوحة، تمت إعادة تنشيط سياسة التحرير والانفتاح الاقتصادي في إطار سياسة قطيعة مع الانجازات الماضية. وذلك نابع من الرغبة من أجل تحسين استغلال الامتيازات التفضيلية للبلد وإمكاناته الطبيعية والبشرية لمختلف مناطقه بغية إدراج الاقتصاد المغربي ضمن سلاسل القيم الدولية.

وفي هذا الإطار تم تكثيف جهود الاستثمار على المستوى القطاعي والجهوي، وخاصة في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، الحضرية منها والقروية. وقد ساهم التنوع الجهوي للاستثمارات في اعادة تموضع الاقتصاد الوطني و اعادة توزيع ترابي للعمالة والدخل. وفي الواقع تم منح فرص جديدة لشرائح كبيرة من السكان للتمكن من الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. وقد ساهم النمو الاقتصادي في تقليص الفوارق الاجتماعية والجهوية.

عموما، مكنت الرغبة المتساوية لإمتصاص العجز المتراكم، خلال السنوات السابقة، في ما يخص رأس المال المادي و البشري، من تعبئة قوية للموارد

المتاحة للاستثمار اتجاه عوامل القدرة التنافسية للاقتصاد وتعزيز الموارد البشرية المتاحة وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

التشغيل في وقت بناء أسس تنافسية شاملة للإقتصاد

يتميز نموذج التنمية الذي طبع العقد الأول ببعد ثلاثي لتدبير مزدوج للتحول الاقتصادي والديموغرافي والذي يبين إلى حد ما مستوى ونوعية العمالة التي تم خلقها. وبالتالي فإنه يشكل قطيعة حقيقية مع النموذج السابق المتعلق بالاقتصاد المسير والمحمي إلى حد كبير.

ويعبر عن هذه القطيعة الفعالية الجديدة للاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية البشرية. خلال العقد الحالي ، تضاعف الاستثمار أكثر من مرتين. فقد ارتفعت نسبة معدل الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي من 24.8٪ سنة 1999 إلى 34.1 ٪ سنة 2010. كما ارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى 4.8 ٪ عوض 2.2 ٪ خلال عقد التسعينيات. وتراجع معدل البطالة الوطني، الذي اعتبر منذ أمد بعيد عسير الانخفاض، بما يقارب 5 نقط مئوية. ويبقى التشغيل الذي يتكون في مجمله من العمالة الغير المؤهلة، حكرا على فئة غير حاملي الشهادات التي تشغل منصبين من ثلاث (66.6 ٪ مقابل 73.3 ٪ خلال الفترة 1999-2009).

تعكس هيمنة العمالة الضعيفة التأهيل بنية الاقتصاد الوطني ومستوى إنتاجية قطاعاته. وبالتالي فإن التحسن في النمو لم يصاحبه تغييرا ملموسا للبنيات الاقتصادية لصالح الأنشطة ذات التكنولوجيا العالية. وتبقى قطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، إذ تساهم بنسبة 80% من القيمة المضافة الإجمالية. وقد بلغ نموها خلال العقد 2000، 5.8% و7.2% و5% على التوالي في حين لم يتعد نمو قطاع الصناعة 3%.

غير أن هذه القطاعات تتميز بضعف في مضاعف العمالة خاصة العمالة المؤهلة. إذ أنه بإنشاء 10 وظائف مباشرة في كل قطاع فالفلاحة لا توفر سوى فرصتي عمل بشكل غير مباشر، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فلا يوفر سوى 1,2 وظيفة و لا يتعدى هذا العدد 3 بالنسبة لقطاع الخدمات. و بذلك تبقى مساهمة هذه القطاعات في توظيف العمالة المؤهلة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ضعيفة رغم توظيفها المكثف للعمالة. ففي المتوسط ، تمثل اليد العاملة بدون مؤهلات 65 ٪ من العمالة المتراكمة بهذه الصناعات وتضل 30 ٪ منها متمثلة في المساعدين العائليين.

ومن الجدير بالذكر، أن قطاع الصناعة، الذي تمكن فرص عمله المباشرة من خلق نفس العدد من الفرص غير المباشرة، والذي يثمن المهارات، قد شاهد انخفاضا في حصة مساهمته في القيمة المضافة الإجمالية من 18 ٪ سنة 2000 إلى 14 ٪سنة 2010.

ومن بين الفروع التي تخلق عمالة غير مباشرة بشكل كبير نذكر صناعة المواد الغذائية (5 فرص عمل غير مباشرة مقابل 1 مباشرة) ، وصناعة المعادن (2 فرص عمل غير مباشرة مقابل 1 مباشرة)، والصناعة الكيماوية (2 فرص عمل غير مباشرة مقابل 1 مباشرة) وصناعة السيارات (ما يقرب من 1,5 فرص عمل غير مباشرة مقابل 1 مباشرة).

على الرغم من نوعية العمالة التي توفرها مختلف قطاعات الاقتصاد، فقد ساهمت هذه الأخيرة، إلى جانب سياسة دعم الأسعار عند الاستهلاك وتحسين الأجور والولوج إلى القروض البنكية والسياسات الموجهة لمكافحة الفقر والهشاشة، في تحسين الدخل والظروف المعيشية للمواطنين.

كما نما الدخل الخام المتاح للأسر في المتوسط بنسبة 6,4٪ سنويا خلال العقد الحالي و القدرة الشرائية بنسبة 3,3 ٪. في حين تضاعفت وثيرة نفقات استهلاك الفرد أكثر من ثلاث مرات خلال الفترة 2001 - 2007 على ما كانت عليه خلال الفترة1985 - 2001. كما انخفض معدل الفقر النسبي من 16 ٪ إلى 8,8 ٪ خلال نفس الفترة.

في ظل هذه الظروف، استفادت جميع الفئات الاجتماعية من التحسن في النمو خاصة الفئة المتواضعة والفئة الميسورة مقارنة بالطبقة المتوسطة. وكنتيجة لذلك، استقر مستوى التفاوت الاجتماعي بعد تفاقمه خلال السنوات الماضية إلى حدود سنة 2000.

التشغيل حسب نموذج النمو المدعم بالطلب الداخلي

وفي هذا السياق، برز النموذج المغربي للنمو خلال هذا العقد، الذي تميز بالانتقال الديموغرافي والاقتصادي المزدوج، حيث تعززت دينامية الطلب الداخلي للنمو الاقتصادي عبر الاستثمار والاستهلاك النهائي خاصة و الذي ساهم ب 67 % من نمو الناتج الداخلي الإجمالي. غير أن الاستهلاك النهائي يمثل نسبة ضعيفة، على مستوى مضاعف التشغيل الذي لا يتجاوز 1,1، حيث أنه لا يوفر سوى فرصة شغل واحدة غير مباشرة مقابل خلق عشرة فرص عمل مباشرة. ومن جهته، يساهم الاستثمار ب 46 % من نمو الناتج الداخلي الإجمالي بينما يتوفر على إمكانيات مهمة لخلق فرص شغل غير مباشرة مقارنة مع الاستهلاك النهائي (5 فرص شغل غير مباشرة مقابل 10 مباشرة). غير أن هذه الإمكانيات تبقى دون مستوى البلدان الأخرى. ويعزى ذلك إلى التوجهات القطاعية التي ميزت اختيارات الاستثمارات. هذه الأخيرة أفادت خصوصا البنيات التحتية الاقتصادية (الطرق والموانئ والسدود والمطارات والمناطق الصناعية و تهيئة المواقع...) والاجتماعية (السكن و الماء والكهرباء التطهير والبنية التحتية المدرسية والصحية...).

ومن المعروف أن تأثيرات الاستثمارات المخصصة للبنيات التحتية ليس لها عموما مردود فوري وأنها تستمد قيمتها من الحوافز التي تمنحها للاستثمارات في القطاعات الإنتاجية. إذ يستقر مؤشر ICOR ' الذي يقيس حجم الاستثمارات الضرورية لتحقيق وحدة إضافية من الناتج الداخلي الإجمالي في المغرب، بين 5 و 6 نقط. ويبقى هذا المستوى مرتفعا مقارنة بدول أخرى كماليزيا و كوريا، حيث أن مؤشرهما لا يتجاوز 4 نقط.

ومن جهة أخرى فإن هذا النموذج المعتمد على الطلب الداخلي النهائي، بالإضافة إلى ضعف مضاعفه للتشغيل، فإن له تأثيرات سلبية أخرى، عبر ارتباطه بالميزان التجاري. فمن واقع أن جزءا كبيرا من هذا الطلب يؤمن عبر الإستيراد، فإن الاقتصاد المغربي يفقد عدة فرص شغل غير مباشرة لصالح دول أخرى. إن ضعف النسيج الإنتاجي الوطني لم يمكن إذا من تشجيع الصادارات كفاية لمواجهة زيادة الواردات من ناحية ومن الاستفادة من مضاعف تشغيلها المرتفع من ناحية أخرى (3 فرص شغل غير مباشرة مقابل 10 فرص مباشرة). وبالتالي، سجل صافي الصادرات مساهمة سالبة في النمو وصلت إلى -13% خلال العقد الماضي (2000).

ومن تم أصبح من المسموح التساؤل حول درجة استدامة نموذج النمو هذا سواء من حيث التمويل المحلي والخارجي أو من حيث التماسك الاجتماعي. هذه المسألة لها ما يبررها خصوصا وأن الفجوة بين المدخرات والاستثمارات المحلية تتسع باستمرار وقد تصبح هذه الفجوة أكثر عمقا في حال مواصلة سلوك الاستهلاك والادخار اتجاهه المسجل في السنوات الأخيرة. وذلك في إطار تغلب عليه ظاهرتين. فالأزمة المالية الدولية وعدم الوفاء الفعلي أو المحتمل للكثير من البلدان المتقدمة لإلتزاماتها المالية قد ينتج عنهما جفاف لمصادر التمويل الدولية، في وقت قد تعرف فيه المدخرات المحلية صلابة النمو.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن تتفاقم هشاشة الاستدامة الاجتماعية للنموذج تحت الضغط المتزايد على سوق العمل لفئة من السكان في سن العمل ومتعلمة وتطالب بشكل متزايد لنمط استهلاك ولقيم مجتمعية حيث يحتل العمل اللائق الصدارة في تطلعاتهم.

و يبدو أن هذا النمط من النمو لعشرية 2000، قد تمت برمجته بطريقة منظمة لينفتح في العقد الثاني على نموذج جديد يتسم بقدرة نادرة على المضي قدما من خلال الخطابات والتوجيهات والمبادرات التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال العامين الماضيين.

بداية مرحلة جديدة لنموذج النمو بالمغرب

كل شيء يشير إلى أن المغرب ينخرط في ديناميكية جديدة لتعزيز القدرة التنافسية العامة لاقتصاده ولنوعية أكثر تقدما لاندماجه في سلاسل القيم الدولية و في سياق مرحلة جديدة من العولمة. إن المشاريع المنفذة في مجالات الطاقة المتجددة، والصناعات التي يتمتع فيها المغرب بمزايا نسبية مثل صناعة السيارات و صناعة الطائرات والصناعات المعدنية والصناعات الكيميائية و الصناعات الزراعية، لتعلن عن تغير جديد في نموذج النمو. ومن خلال نظرة استباقية، فإن الإصلاحات ذات الطابع المؤسساتي و التي تعزز المشاركة في الديمقراطية على المستوى المحلي و الجهوي، قد بدأ العمل بها باتساق تام من أجل إعطاء بعد اجتماعي في القدرة التنافسية الشاملة للاقتصاد. كما أن المكاسب من حيث البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية من شأنها أن تشجع أصحاب الادخار الدخول في الاستثمار الإنتاجي بدلا من تراكم الثروات مما سيؤدي إلى تطوير أفضل لإمكانات النمو في بلادنا ولخلق وظائف لائقة ولتوزيع أفضل للدخل لصالح المواطنين.

وينبغي أيضا لهذا الفصل الجديد من التاريخ الوطني أن ينفتح على التثمين المناسب للموارد البشرية من أجل استيعاب العجز المسجل لاسيما في نظام التعليم والتكوين للتخفيض من التفاوتات المتعلقة للوصول إلى المعرفة منذ المستويات الأولى للتعلم. ولا يمكن لهذه الصفحة الجديدة أن تتحمل اختلالات النظام والتي تعود لأوجه القصور المتعلقة بالإرتباط الداخلي بين مكوناته المختلفة، والقدرة على التكيف أكثر، إن فيما يتعلق بحكامتها الإدارية والبيداغوجية أو منتوجها، مع متطلبات اقتصاد تنافسي.

وعلى هذا الفصل الجديد في التاريخ الوطني أن يقرأ من زاوية تخطي المنهجيات القطاعية البحتة لإدماجها في مقاربة التخطيط الاستراتيجي تمكن من تحديد الأولويات وصياغة الأهداف، وسلك الاختيارات الأنسب بين الاستهلاك والاستثمار ، وبين ضرورة المساواة في المراتب و المساواة في الفرص من أجل تنمية مستدامة للتماسك الاجتماعي والترابي.

إذا كان التخطيط الاستراتيجي يقدم أحد الإطارات الديمقراطية الأكثر ملاءمة لانخراط جماعي لكل المكونات المجتمعية و الترابية في تحقيق أهداف نموذج النمو في المستقبل، فإنه أيضا منصة تحمل في طياتها رؤية تشجع على شراكات أكثر مردودية بين الفاعلين المؤسساتيين العامين منهم أو الخاصين ، محليين كانوا أو أجانب.

إن الحوار الوطني الجاري في بلادنا اليوم، على ضوء الخطاب الملكي ليوم 9 مارس يرتكز بشكل تلقائي ولأسباب وجيهة على الجوانب المؤسساتية والسياسية. وفي سياق التهديدات الإقليمية والدولية الحقيقية، سواء الأمنية منها أو الاقتصادية أو السياسية، فإنه سيكون من غير المناسب ألا يشكل نموذج النمو الاقتصادي، الذي ينفتح عليه المستقبل القريب لبلادنا، بعدا من أبعاد هذا الحوار الوطني الذي من المفروض أن يتم تناوله بكل هدوء مع الأخذ بعين الإعتبار واقع المحيط الدولي.